



## أثر الإرادة الصينية في إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية دراسة في ضوء تحول موازين القوة

\* سعد الزروق الرشيد<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كلية القانون تخصص العلاقات الدولية – جامعة وادي الشاطئ

### الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أن الإرادة الصينية المتمثلة في إعادة تشكيل هيكل بنیان النظام الدولي أصبحت تمثل أبرز التحديات البنيوية للنظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وتبحث هذه الدراسة سؤالاً رئيسياً: هل تمتلك الإرادة الصينية الإمكانيات لإعادة تشكيل بنیان النظام الدولي في ظل الإرادة الأمريكية المهيمنة؟ وللإجابة على هذا السؤال استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، لتوضيح مدى العلاقة بين الإرادتين في ظل النظام الدولي من منظور تحول القوة، وفي الختام توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وأهمها أن النظام الدولي من المتوقع أن يتجه نحو التنافس طويل الأمد، حيث تعتبر المنافسة بين الصين وأمريكا واحدة من أهم المحددات المؤثرة في اتجاهات النظام في الفترة الحالية.

الكلمات المفتاحية: الإرادة – بنیان النظام الدولي – موازين القوة

## The Impact of China's Will to Reshape the International Order Under American Hegemony: A Study in Light of the Shifting Balance of Power

\*Saad Al-Zarouq Al-Rashid

<sup>1</sup>Faculty of Law, International Relations Department- Wadi Al-Shati University

### Abstract:

This study highlights that China's assertive and persistent will to reshape the international system has become one of the most significant challenges to the international order led by the United States since the end of World War II. The study explores a key question: Does China possess the will to control the formation of the international system amidst the dominant will and control of the United States? To answer this question, the study employs a descriptive, analytical, and inductive approach to clarify the degree of compatibility between the two wills within the international system through the lens of power shifts. The study arrives at several conclusions, most notably that the future of the international system is likely to be characterized by long-term competition, with the rivalry between China and the United States being one of the most influential factors shaping the system's direction in the current term.

**Keywords:** Will – The Structure of the International System – The Balance of Power



## المقدمة

شهدت أدبيات دراسة إعادة تشكيل النظام الدولي نقاشات متزايدة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى طرح تساؤلات جوهرية تتضمن مفهوم الهيمنة، ومصادر القوة وإعادة هيكلة النظام الدولي، وتزامن ذلك مع تباين الرؤى بين الصين والولايات المتحدة حول بنیان النظام الدولي؛ مما زاد تعقيداً لإعادة تشكيل النظام الدولي، ومنذ نهاية الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وترسيخ قيادتها ونفوذها على الساحة الدولية، ومع ذلك فهي تواجه اليوم صعوداً متسارعاً للصين التي أصبحت قوة دولية منافسة تسعى لإعادة تشكيل موازين القوى الدولية في كونها دولة قوية غير راضية عن بنيات النظام الدولي، وذلك على أثر تمكنها خلال فترة زمنية قصيرة أن تتحول من قوة هشة إلى قوة اقتصادية ضاربة ذات نفوذ سياسي في المجتمع الدولي معتمدة على العديد من المبادرات الاستراتيجية الكبيرة؛ كمبادرة الحزام والطريق التي تجسد أبرز أدوات نفوذها العالمي. وفي المقابل تتابع الولايات المتحدة هذا الصعود المتنامي بقلق متزايد؛ مما دفعها لبنني سياسات أكثر تشدداً بفرض قيود اقتصادية تجاه الصين أو بتعزيز التحالفات العسكرية والاستراتيجية لتعيق الصعود الصيني الذي أصبح يمثل خطراً على الهيمنة الأمريكية التي تدرك أن تحديد شكل وبنية النظام الدولي يتوقف على قوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً تسهم في توجيه سلوكها وقراراتها السياسية.

وفي هذا السياق تتناول الدراسة بشكل مفصل التغيرات في النظام الدولي من خلال فحص هيكله وإعادة تشكيله بفعل الصعود الصيني سواء من خلال المنافسة المباشرة للولايات المتحدة أو عبر تعزيز مكانتها في المؤسسات والشركات العالمية، كما تستعرض الدراسة كيف استطاعت الولايات المتحدة المحافظة على استمرار هيمنتها العسكرية والاقتصادية بعد عام 1991، وإلى جانب ذلك تتناول الدراسة احتمالات تحقيق توازن دولي نتيجة للنمو المتزايد للصين، خاصة في المجال الاقتصادي، مما ساهم بشكل مهم في زيادة صعود الصين على الأصعدة السياسية والعسكرية والتكنولوجية، ما جعلها قوة منافسة في الساحة الدولية.

## الدراسات السابقة:

لقد تناولت دراسات عديدة موضوع تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي من زوايا مختلفة مما جعلها مصدراً للمعلومات والبيانات، ونظراً لأهمية هذه الدراسات يستعرض الباحث أهم أهدافها وأبرز نتائجها مبيناً مدى الاستفادة منها في الدراسة الحالية مع تسليط الضوء على القيمة المضافة التي تقدمها الدراسة مقارنة بالمساهمات السابقة.

دراسة عبد الوهاب، عميري (2022) بعنوان التنافس الأمريكي من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، ركزت هذه الدراسة على إشكالية الصعود الصيني والمخاوف على استمرار الأحادية بقيادة الولايات المتحدة في ظل التنامي الصيني لترسيخ هيمنتها الإقليمية، مما يجسد تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية للدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة المهيمنة عالمياً، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن مستقبل النظام الدولي أصبح مرهوناً بالتنافس الأمريكي الصيني الذي يتأرجح بين التهدة والتصعيد وقد يقود إلى نظام أحادي مستمر أو ثنائي القطبية، وتكمن الاستفادة منها عند دراسة وتحليل الأثر غير المباشر للصعود الصيني على النظام الدولي من خلال تعزيز حضورها في المؤسسات الدولية والشركات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة.

دراسة : وليد دوزي (2024) بعنوان الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وجدلية لحظية الأحادية القطبية أو استمرارها في ظل التغيرات الدولية الراهنة: هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مستقبل النظام الدولي في ظل الحراك الدولي الراهن من واقع العلاقات الدولية، وشكل وطبيعة النظام الدولي الراهن في ظل الاختلاف، والتضارب في قدرات

القوي الصاعدة التي أصبحت تحد من الهيمنة الأحادية، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: على الرغم من ظهور العديد من المؤشرات الدالة على تغيرات في بنية النظام الدولي كبروز الصين كمركز اقتصادي إلا أننا لا نزال نشهد الهيمنة الأمريكية التي تعبر عن الأحادية القطبية حتي زان لم تكن بنفس الهيمنة التي كانت عليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتكمن الاستفادة من هذه الدراسة عند البحث في اليات إعادة هيكلة النظام الدولي وأنماط موازين القوي.

ادراسة بلخيرة محمد وختو فايزة (2025) بعنوان التغير البنيوي في النظام الدولي: مقارنة نظرية: لقد سعت هذه الدراسة إلى توضيح ترابطية التفاعلات بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي استناداً إلى نمط توزيع القوة والقدرات، وأثره على سلوك الفاعلين وقدرتهم على التأثير في سياسات الآخرين، كما أوضحت الدراسة بأن بنية النظام الدولي تتحدد وفقاً لتوزيع القوة بين الدول الكبرى، وهو ما يشكل نمط القطبية (أحادية، ثنائية، متعددة)، ولقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات في النظام الدولي تكون نتيجة عن أحداث مفصلية ينتج عنها اختلال جوهري في موازين القوى بين الفاعلين الأكثر تأثيراً، وتكمن مدى الاستفادة من هذه الدراسة في إمكانية توظيفها كإطار لتحليل التغيرات التي شهدتها النظام الدولي عبر الزمن.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تركز هذه الدراسة على رغبة الصين في إعادة تشكيل النظام الدولي، وهذا ما يميزها عن سابقتها التي لم تتناول التأثير غير المباشر للصعود الصيني الذي يقدم تحدياً لنظام الأحادية القطبية، كما تتميز الدراسة بمحاولتها لتحليل طبيعة وأبعاد تأثير الإرادة الصينية على إعادة تشكيل بنیان النظام الدولي في ظل إرادة الهيمنة الأمريكية لاستمرار السيطرة على النظام الدولي، وهذا إلى جانب تشابه الدراسة مع الأبحاث السابقة من حيث تناول مواضيع مرتبطة بالدراسة الحالية من خلال تحليل الأثر المباشر للإرادة الصينية على السيطرة الأمريكية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التحولات الراهنة في النظام الدولي الذي بات يتجه نحو التعددية القطبية بدلاً من ترسيخ الأحادية؛ نتيجة بروز قوى دولية تنافس الهيمنة الأمريكية في مقدماتها الصين، وبناءً عليه تتبلور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: هل تمتلك الإرادة الصينية القدرة على أن تلعب دوراً مؤثراً في إعادة تشكيل النظام الدولي الخاضع للهيمنة الأمريكية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تتفرع تساؤلات أخرى تُجمل في التالي:

- ما هو المقصود بهيكل وبنیان النظام الدولي وأنماط التغير؟
- ما اهم المؤشرات الدالة على الصعود الصيني؟
- هل لتنافس بين الإرادة الأمريكية والإرادة الصينية إثر على شكل بنیان النظام الدولي؟
- ما طبيعة وأبعاد الصعود الصيني وكيف تؤثر على منظومة الهيمنة الأمريكية؟

اهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم النظام الدولي وهيكله وأنماط التغير.
- دراسة اهم المؤشرات الدالة على الصعود الصيني.
- توضيح التنافس بين الإرادتين وما ينتج عنه من أحادية قطبية او ظهور التعددية القطبية.

- معرفة حدود تأثير طبيعة وأبعاد الصعود الصيني على الإرادة الأمريكية للهيمنة.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة في تقديم نموذج عملي لاختبار نظريات العلاقات الدولية الواقعية منها والليبرالية في مواجهة التحولات الراهنة هل نشهد عودة للثنائية القطبية أم ترسيخاً لنظام متعدد الأقطاب، أم أننا بصدد الدخول في حقبة لا قطبية قائمة على التنافسية علاوة على ذلك، تساهم الدراسة في فتح آفاق جديدة لتقديم نماذج تحليلية لفهم دور القوى الصاعدة ضمن هيكل النظام الدولي.

منهج الدراسة: وبما أن طبيعة الدراسة تستوجب الوصف والتحليل مع الإشارة إلى التدرج التاريخي لتغيرات أنماط هيكل النظام الدولي، ولذلك تعتمد الدراسة - في سياق الإجابة على التساؤلات والبرهنة على الإشكالية - على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من حيث وصف النظام الدولي وتحليل مكوناته وتحليل البيانات حول مؤشرات الصعود الصيني في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، ووصف طبيعة النظام الدولي القائم وتحليل العلاقة السببية بين صعود الصين وتغيرات بنية النظام الدولي، وفهم دوافع الصين في العمل على تحويل النظام الدولي وتحليل الاستراتيجية الأمريكية لاحتواء الصعود الصيني.

المبحث الأول: مفهوم هيكل وبنية النظام الدولي وأنماط التغير

يتناول هذا الجانب بالشرح والتحليل مفهوم هيكل النظام الدولي وتغيراته من خلال تسليط الضوء على الكيفية التي تتوزع بها القوة والمقدرات بين وحدات النظام (الدول)، وتحديد طبيعة النظام وأنماط التغير سواء كان جزئياً أو كلياً.

المطلب الأول: مفهوم هيكل النظام الدولي من منظور الإرادة الصينية والأمريكية

أن دراسة مفهوم النظام الدولي تعتبر من بين أهم العناصر الجوهرية في مجال فهم العلاقات الدولية لأنه يوضح طرق توزيع القوة \* ما بين الوحدات الفاعلة دولياً وكيفية التحكم في التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية على الساحة الدولية، ويعتبر النظام الدولي الإطار الذي ينظم العلاقات الدولية دبلوماسياً وسياسياً وقانونياً خلال فترة زمنية معينة، وينظر إليه كنمط يتشكل وفقاً لتلك العلاقات القائمة بين الوحدات الأساسية على المستوى الدولي وطبيعة النظام وهيكله. إذن يقصد بهيكل النظام الدولي: ترتيب الوحدات المشكلة لنظام الدولي حسب توزيع القدرات سواء بشكل انفرادي (دول) أو جماعي (كتلي)، ومدى انعكاس ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية من حيث قدرة أحد الأطراف أو بعضها للسيطرة على توجهات الآخرين (برد، 2021: 76)

أما ببنیان النظام الدولي \* يتحدد وفق نمط توزيع مركز القوة بين الدول الكبرى مما يحدد شكل القطبية سواء كانت قطبية ذات نمط واحد أو قطبية ثنائية أو متعدد الأقطاب، وبذلك تتضح طبيعة التفاعلات المختلفة سواء في وقت السلم أو الصراع، ولهذا يعتبر الهيكل هو النمط الذي يتم من خلاله توزيع القدرات وترتيب الوحدات ( بلخيرة وختو، 2025: 7-

(10)

أما بالنسبة للنظام الدولي يشير في العادة إلى مجموعة من الدول التي تتواصل مع بعضها البعض، ويتضمن أيضاً إطاراً يحدد كيف يتم التفاعل ومستويات التأثير وحدود الأنشطة ضمن هذا النظام (Richard، 2019: 10)

\* يقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية والعسكرية والاتجاهات السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي ويحدد نمط التوزيع قوة الوحدة

الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى

\* يشير مفهوم ببنیان النظام الدولي إلى البنية أو الإطار الذي يقوم عليه النظام الدولي بما في ذلك كيفية توزيع القوة والعلاقات بين مراكز القوة سواء أكانت دولاً أم منظمات أم مؤسسات أم شركات وما القيم والقواعد التي تحكم التفاعلات بين هذه الكيانات، وبشكل أدق البينان هو الترتيب العام للعلاقات السياسية الدولية والقوة على مستوى العالم خلال فترة زمنية محددة وليس مجرد مجموعة من القوانين أو المعاهدات

في الوقت الراهن لم يعد النظام الدولي أحادي القطبية، ولم يعد مستقراً بل أصبح ساحة للتنافس بين الإرادة الأمريكية للحفاظ على استمرار السيطرة والإرادة الصينية الطامحة إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية (دوزري، 2025: 221) أولاً: النظام الدولي من منظور الإرادة الأمريكية: الإرادة في العلاقات الدولية لا تقتصر على النوايا السياسية فحسب بل تمتد لتشمل القدرة على تسخير الأهداف لتحقيق التوجهات السياسية، وفي هذا الإطار تتجلى الإرادة الأمريكية في استراتيجية واضحة تهدف إلى الحفاظ على الريادة العالمية، ومنع بروز أي منافس قادر على تحدي مكانتها، لذا تسعى الولايات المتحدة إلى عدم تغيير القواعد الناعمة للنظام الدولي الحالي باحتواء الصعود الصيني، ولهذا عملت في هذا الشأن على توظيف أدوات العولمة والمؤسسات الدولية وخطاب الشرعية لتعزيز نفوذها مع دمج إرادتها الخاصة في إطار ما تصفه بإرادة المجتمع الدولي (عامر و ساعد، 2014: 116).

وبناءً عليه يمكن القول بأن الإرادة الأمريكية للهيمنة تعتمد على رؤية تعتقد بأن استقرار النظام الدولي مرهون بالقيادة الأمريكية أو على الأقل بإشرافها غير المباشر، مستندة على الاستفادة التي حققتها في المرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال شبكات تحالفاتها وانتشارها العسكري وتقوُّقها التكنولوجي، وهيمنتها المالية لترسيخ نموذج أحادي القطبية. وعليه أصبحت رؤية الولايات المتحدة للنظام الدولي تركز على عدم وجود ندٍّ يضاهيها إذ تعجز القوى الأخرى عن حشد الموارد اللازمة لتغيير موازين القوى القائمة (الجرباوي وحبش، 2019: 44).

ثانياً: النظام الدولي من منظور الإرادة الصينية تنطلق من حرصها على تجنب المواجهة المباشرة داخل النظام الدولي، وتعتمد على توسيع النفوذ عبر الاقتصاد والتجارة والمؤسسات البديلة، مستندة على مزيج من البرغماتية والتدرج الاستراتيجي لتحقيق إرادتها لإعادة تشكيل قواعد التفاعل الدولي عبر تعديل موازين القوة للنظام الدولي لبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يرفض الهيمنة الأحادية ويمنح للدول الصاعدة صوتاً أكثر تأثيراً، ويرجع لكون الصين تنظر إلى النظام الدولي بوصفه كياناً يتسم باللامركزية حيث تفرض طبيعته على الدول السعي لضمان بقائها بما يضمن توازن القوى واستقرار النظام الدولي (Ryuhei, 2025: 4-5) بدلاً من الإملاء الأحادي، وتأتي قوة الإرادة الصينية في أنها لا تسعى إلى الإطاحة بالنظام الدولي دفعة واحدة بل تهدف إلى إعادة توزيع مراكز الثقل فيه وتقليص قدرة أي طرف منفرد على احتكار القرار الدولي.

بناءً على ما سبق، لقد أصبحت الإرادة الصينية تمثل اليوم أحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي؛ لأنها قيدت قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بقيادة العالم، وقدمت نموذجاً للصعود التدريجي القادر على تحويل النمو الاقتصادي إلى نفوذ بنوي مع تبني خطاب بديل يركز على السيادة والتنمية والتعددية.

وفي المقابل، لا تزال الرغبة الأمريكية في الهيمنة حاضرة بقوة عبر التحالفات والمؤسسات والردع والتقوُّق التكنولوجي، لكنها تواجه تحدياً متنامياً من قوة صاعدة لا تنازعها على المصالح فحسب، بل على شكل النظام الدولي بحد ذاته.

المطلب الثاني: أنماط التغيير في النظام الدولي.

على مر العصور شهد النظام الدولي تغيرات منها جزئية أو هيكلية جزئية، ويتمثل التغيير الجزئي في تبدل التحالفات أو سياسات الدول الكبرى دون المساس بهيكل النظام القائم، ومن الأمثلة التغيير الذي أحدثته الصين عبر مبادرة الحزام والطريق ومجموعة بريكس لمنافسة الولايات المتحدة اقتصادياً، دون أن يؤدي إلى إنهاء الأحادية القطبية السائدة، وعليه يعد التغيير الجزئي تحولاً تدريجياً يمس جوانب محددة كالإقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية دون تغيير الجوهر، وهو

ما نشهده حالياً من تراجع في الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة مع صعود الصين كقوة منافسة تتقاسم معها السيطرة على الموارد الاستراتيجية. (DING, 2025: 12-13)

أما التغير الكلي أو الجذري في هيكل النظام الدولي يعني الانتقال من قطبية معينة — كالثنائية القطبية — إلى نظام تسيطر فيه قوى جديدة، وهو ما يمثل تراجعاً لمنظومة دولية قديمة، كما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة سياسات البيريسترويكا، وبروز الولايات المتحدة كقوة أحادية القطب. (القره داغي ومصطفى، 2023: 10). وفي هذا الشأن فإن النظام الدولي شهد تحولات جذرية أدت إلى تغير البنيان، ودائماً ما يتم تصنيف تلك التحولات إلى ثلاثة أنماط رئيسية مر بها النظام الدولي، ونظراً لما يشهده النظام الدولي في الوقت الراهن من تنافس على مراكز القوة يمكن إضافة نمط آخر ألا وهو نمط التنافس.

أولاً- مرحلة النمط التعددي : يقوم هذا النظام على توازن القوى أي عدم انحسار بنيان النظام الدولي في قوة منفردة تتولى زعامة النظام الدولي، وتتسم العلاقات بين القوى المكونة لبنيان النظام بالتنافس والصراع، ولقد ساد هذا النمط خلال الحقبة الممتدة من معاهدة وستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق تفسر نظرية تحول القوى نمط التعددية من خلال توازن القوى التي تشكلها أطراف تسعى لموازنة بعضها البعض بوجود ثلاثة أطراف أو أكثر - سواء كانت دولاً أو كتلتا - وتؤدي هذه الطبيعة التنافسية إلى تحقيق استقرار النظام الدولي (Ryuhei, 2025: 4-5).

ثانياً- مرحلة نمط الثنائية : يقوم نظام الثنائية القطبية على وجود قوتين عظميين تتوليان زعامة النظام الدولي وتتحور حولهما سائر القوى السياسية الأخرى في محاولة لاستقطابها (عودة، 2021: 12)، وقد ساد هذا النمط في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظل الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهو ما عرف بالحرب الباردة (عبد المولى، 2025: 20)، وفي هذا السياق تفسر نظرية تحول القوى نمط الثنائية القطبية بكونه توازناً بسيطاً ينشأ بين دولتين أو معسكرين متكافئين نسبياً، وهو توازن غالباً ما يتسم بالقصر وعدم الاستقرار (برد، 2021: 222).

ثالثاً- مرحلة النمط الأحادي : يقوم نظام الأحادية القطبية عندما تتمركز عناصر القوة لدى قوة واحدة دون غيرها، وتتحكم في كافة تفاعلات النظام الدولي مع احتكارها لمقاييد القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ ما يجعل من الصعب على الأطراف الأخرى منافستها لفترة زمنية طويلة، ولقد تبلور هذا النظام في أعقاب نهاية الحرب الباردة بتفكك المعسكر الشرقي بانتهاء الاتحاد السوفيتي؛ مما أحدث تحولاً جذرياً في النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية بفرض الولايات المتحدة سيطرتها على بنيان النظام الدولي (بلخير وختو، 2025: 8-9)، وفي هذا السياق تفسر نظرية تحول القوة هذا النمط من النظام الدولي بأحادية القوى المسيطرة التي تفرض هيمنة قوة واحدة أو مجموعة متجانسة على النظام الدولي، ويأخذ التوازن شكلين: مرن إذا كان قائماً بين دول تجمعها رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة، وجامد إذا كان قائماً بين دول ذات نماذج متناقضة أو متنافرة.

وفي هذا السياق تفسر نظرية تحول القوة هذا النمط من النظام الدولي، بأحادية القوى المسيطرة التي تفرض هيمنة قوة واحدة أو مجموعة متجانسة على النظام الدولي، وفي هذا السياق، يتخذ التوازن شكلين: مرن إذا كان قائماً بين دول تجمعها رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة، وجامد إذا كان قائماً بين دول ذات نماذج متناقضة أو متنافرة. (4-5: Ryuhei, 2025)

رابعاً- مرحلة نمط التنافس: يشهد النظام الدولي في المرحلة الراهنة التوجه نحو نمط التنافس بين الوحدات الدولية التي تمتلك عناصر القوة، على الرغم من أن الولايات المتحدة تملك مقومات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري؛ إلا أنها

لم تعد تهيمن بكامل عناصر القوة مع التراجع الملحوظ أمام صعود قوى دولية جديدة تتحدى هيمنتها المطلقة كصعود الصين نحو امتلاك مقومات القوة الشاملة محققة إنجازات نوعية تجعلها قطباً دولياً مؤهلاً إلى أن يلعب دوراً قيادياً في نظام متعدد الأقطاب، وإلى جانب الصعود الصيني تسعى دول أخرى لتعزيز نفوذها، مما يشير إلى أن هيكل النظام الدولي يتجه بوضوح نحو التعددية القطبية. (عبد المولى، 2025: 23)

وعليه يمكن القول إن هيمنة القطب الواحد بدأت تتراجع لصالح تعددية نسبية، إذ تقلص ثقل القوى المهيمنة عالمياً مقارنة بالمرحلة التاريخية السابقة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تبلورت كيانات دولية كبرى كالصين أصبح لها دور مؤثر إلى جانب الولايات المتحدة، وعلى أثر ذلك بات العالم أمام قوى دولية ذات نفوذ يمكن أن تلعب دوراً في إعادة تشكيل ملامح القطبية الجديدة.

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني الدالة على تحقيق إرادتها داخل النظام الدولي  
تستغل الصين أدواتها السياسية واستراتيجياتها الحديثة كوسائل تعكس قوتها كدولة، حيث تربط بين عناصر قوتها التقليدية كالقوة الصلبة بالأساليب غير التقليدية المبتكرة كالقوة الناعمة والقوة الذكية التي أصبحت لها أهمية متساوية في صعود الصين إلى صفوف القوى العظمى في النظام الدولي (فتيحة، 2025: 1334-1343). ويعود صعود الصين لصفوف القوى العظمى في النظام الدولي إلى مجموعة من العوامل والخصائص التي تجعلها قوة مؤثرة على المستوى العالمي، فضلاً عن مواردها البشرية الضخمة، والنمو الاقتصادي السريع المذهل، وتتمتع بمكانة سياسية وتطور عسكري وتكنولوجي، مما جعل الكثير من الباحثين والخبراء يرون أن تقدم الصين وظهورها كقوة ذات وزن في الساحة الدولية أصبح ملموساً (طيار وزقاع، 2023: 195). وتتعدد دلالات ملامح الصعود الصيني في العديد من المؤشرات.  
المطلب الأول: الصعود الاقتصادي:

لقد مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين؛ الأولى منها مرحلة البناء الاشتراكي، والثانية مرحلة الانفتاح على النظام الرأسمالي التي اتبعتها الصين منذ نهاية السبعينيات كخيار استراتيجي للانفتاح على الدول النامية، وهذا ما عزز قدرتها الاقتصادية وجعل لها قدرة تنافسية بارزة على مستوى العالم، ولهذا تمكنت الصين خلال فترة وجيزة من تحقيق نمو في إطار الصعود الاقتصادي (جودة، 2014: 6) وبذلك أضحت الصين تحتل المركز الأول عالمياً كما تشير البيانات الاقتصادية من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي 2004-2019، تراوح ما بين 6.11% و 11% سنوياً مما جعله الأعلى ما بين القوى الكبرى، وما يؤكد ذلك نسبة نمو الاقتصاد الأمريكي 3.8% منذ عام 2004 (محيوي وهاملي، 2021: 465-466).

وكما تشير البيانات من بداية عام 2020 حتى عام 2024 إلى أن نمو اقتصاد الصين بلغ 20.1% مقابل 8.1% للولايات المتحدة، ما يعني أن إجمالي الناتج المحلي للصين قد نما بمعدل يفوق الولايات المتحدة بمقدار مرتين ونصف. متوسط النمو السنوي في الصين كان 4.7% بينما في الولايات المتحدة كان 2.0%.

وفي ذات الشأن أكدت البيانات على أن الاقتصاد الصيني في عام 2025 حقق نمواً بنسبة تقارب 5.4% في الربع الأول، بينما في الربع الثاني سجل تراجعاً تدريجياً يصل إلى 4.8%، أما في الربع الثالث ارتفع إلى 5.5%، وبينما في الربع الأخير يصل إجمالي الناتج المحلي إلى 19.6 تريليون دولار أمريكي مما يعكس زيادة بنسبة 5.4% عن السنة السابقة، وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في عام 2025 حقق نمواً ضعيفاً، حيث بلغ حوالي 0.5% في الربع الأول، وارتفع إلى نحو 3% في الربع الثاني، ثم شهد قفزة قوية في الربع الثالث إلى 4.4%، وهو أعلى معدل

نمو منذ عام 2023، ومع ذلك تراجع هذا المعدل بشكل حاد في الربع الرابع إلى ما بين 0.5% و 1.4%، مما أدى إلى تقليص متوسط النمو السنوي إلى نحو 2.3% إلى 2.5% (البنك الدولي، 2024-2025).

استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية الدالة على النمو، يمكن القول إن النمو الاقتصادي في الصين سجل معدلات أعلى من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية. لذا، أصبحت الصين قوة اقتصادية رئيسية لا يمكن تجاهلها، كونها تمثل تحدياً للنظام الدولي الراهن، مع استمرارها في تعزيز اقتصادها وزيادة نفوذها على الساحة العالمية، حيث يتوقع أن تلعب دوراً متزايداً في إعادة تشكيل القوى الدولية (بولنوار، 2024: 449).

المطلب الثاني: الصعود السياسي:

للجانب السياسي دور مؤثر في توجيه العناصر الأخرى، فبالإرادة السياسية يصبح للدول مكانة وأداء للأدوار، وتعتبر الصين واحدة من أكبر القوى السياسية على المستوى الدولي، حيث عززت بالإرادة السياسية مكانتها ونفوذها الدولي من خلال التعاون مع عدة دول لتعزيز الروابط وزيادة تأثيرها عالمياً، وكما استضافت مجموعة من الأحداث الدولية البارزة مثل قمة مجموعة العشرين في عام 2016 ومنتدى الحزام والطريق (القره داغي ومصطفي، 2023: 34). وبالإضافة إلى ذلك تمتلك الصين القدرات السياسية التي وضعتها ضمن قائمة الدول الكبرى المؤثرة في تشكيل النظام الدولي، كما تعد من بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، مما يمكنها من ممارسة دور مؤثر في تطورات الأحداث العالمية ويكسبها مكانة مع العديد من دول العالم الثالث، ففي مجال العلاقات الخارجية تعتمد الصين على سياسة الاحتواء مما مكنها من تحقيق تقدم في تطبيع علاقاتها مع العديد من الدول بفضل مرونتها واحترامها للاختلافات السياسية (محيوي وهاملي، 2021: 467). ويتضح من خلال ما سبق أهمية القوة السياسية التي تعكسها الإرادة الصينية لتحقيق مشروع الصين للصعود في النظام الدولي معتمدة على أن تصبح قوة عظمى توازن القوة المهيمنة على النظام الدولي، وهذا ما أكد عليه القادة الصينيون من خلال تصريحاتهم بأن استراتيجية التحول إلى قوة عظمى لا تتحقق بالقوة العسكرية فحسب، بل تتطلب اكتساب الهيبة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي (عثمان، 2020: 32).

المطلب الثالث: الصعود العسكري:

لقد حققت الصين صعوداً عسكرياً من خلال استغلال النهضة الاقتصادية لتطوير قدراتها العسكرية، ويتضح ذلك من الزيادة المستمرة في ميزانيتها العسكرية بمعدل 10% سنوياً، وهذا ما جعل الصين في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث إجمالي الإنفاق العسكري، ولقد شهدت ميزانية الدفاع تزايداً مستمراً حيث بلغت خلال عام 1990 - 95 مليار دولار، وارتفعت إلى 72.5 مليار دولار في عام 2008، ثم زادت في عام 2009 لتصل إلى 78 مليار دولار، وبالتالي أعلنت الصين عن زيادة في إنفاقها العسكري ليصل في عام 2011 إلى 91.7 مليار دولار (جودة، 2014: 15). وتوضح الإحصائيات استمرار الزيادة في الميزانية العسكرية إذ تجاوزت قيمتها 150 مليار دولار في عام 2016، وهو ما يعادل تقريباً ربع ما تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2020، وصلت ميزانية الدفاع العسكري إلى حوالي 178 مليار دولار مما أثار قلق الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (جمال، 2024). زاد الإنفاق العسكري في عام 2024 من 236 مليار دولار إلى 260 مليار دولار في عام 2025، ومن المؤشرات الهامة التي تعكس الصعود العسكري الصيني وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI لعام 2025، ارتفاع عدد الرؤوس النووية الصينية من 410 في 2023 إلى 500 في 2025. كما أصبحت الصين ثاني أكبر منتج للأسلحة بعد الولايات المتحدة، وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) بعدما كانت تعتبر أكبر دولة مستوردة للأسلحة، وبالإشارة إلى

ما تم ذكره يمكن استنتاج أن الزيادة المستمرة في ميزانية الدفاع العسكري، وتطوير القدرات التقليدية للصين تسهم في تحقيق صعود عسكري ينافس القوى العظمى في النظام الدولي، مما يشكل مصدر قلق رئيسي بالنسبة للولايات المتحدة (Liangh, 2025)

المطلب الرابع: الصعود العلمي والتكنولوجي:

من بين أبرز الخطوات الاستراتيجية التي اتخذتها الصين لتطوير مجالات العلوم والتكنولوجيا تخصيص استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، وتشير البيانات التي أفصحت عنها وزارة العلوم والتكنولوجيا إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في عام 2025 قد تصل إلى 3.9 تريليون يوان، وهو ما يعادل تقريباً 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وهذا الإنفاق يعتبر قريباً من الإنفاق الأمريكي حيث كان في السنوات الماضية نصيب الناتج الإجمالي للصين من البحث والتطوير ما يعادل 1.2% في عام 2023، بينما في عام 2025 أصبحت الصين تحقق زيادة تتجاوز 8% مقارنة مع السنوات السابقة التي لم تتخط 3%، وفي هذا المجال استطاعت الصين أن تقلص الفجوة بشكل سريع فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على مجالات العلوم والتكنولوجيا؛ حيث أصبح الإنفاق قريباً جداً من الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، وهذا يعتبر من أهم الدلالات على الصعود العلمي والتكنولوجي للصين، وإلى جانب ذلك أصبحت الصين تسيطر على ما يقرب من نصف حصة التجارة الإلكترونية العالمية، وتحضن تسعاً من أصل 23 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا التي تتجاوز قيمتها المليار دولار، كما تمتلك 29% من إجمالي براءات الاختراع في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العالم. (Caroline, 2026)

وفقاً لتقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع حوالي عشرة اتجاهات تكنولوجية رئيسية، ومن أبرز هذه الاتجاهات التسوق الإلكتروني، وخدمات التوصيل الآلي، والتعليم عن بعد، والروبوتات، والطائرات المسيرة، إضافة إلى تقنية الجيل الخامس وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكل هذه العوامل جعلت التكنولوجيا في الصين تكتسب ميزة تنافسية مع بعض الدول الأخرى (عثمان، 2020: 35) وإلى جانب ذلك فإن الصين حالياً تتصدر العالم في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وشبكات الجيل الخامس وغيرها، وقد أشار تقرير تم نشره في سبتمبر 2024 إلى أن مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار الأمريكية ITIF قامت بتقييم نقاط القوة لدى الصين في مجالات (الأجهزة الإلكترونية، والمعدات الكهربائية، والمواد الكيميائية، ومعدات السيارات، والمعادن الأساسية، والمنتجات المعدنية). (Caroline, 2026)

المبحث الثالث: الإرادة الصينية وانعكاساتها على الهيمنة الأمريكية ضمن منظور تحول القوة

تتمثل الإرادة الصينية في السعي إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وتوزيع الأدوار بما يتناسب مع صعودها ومصالحها؛ إذ تُعد الصين من القوى غير الراضية عن البنين الراهن للنظام الدولي، وهو ما يدفعها للمطالبة بالتعددية وتعزيز مبدأ الشراكة والحد من السيطرة الأحادية الأمريكية. لتوضيح هذه الرؤية يتناول هذا المحور مراتب الدول في النظام الدولي من منظور تحول القوة، وما إذا كانت راضية أم غير راضية عن مكانتها، كما يتناول طبيعة هيكل النظام الدولي الذي يتشكل ما بين تجاذب القوة المسيطرة والقوة الصاعدة التي تسعى إلى إعادة التوازن في ظل استعراض التداخليات البنوية لصعود الصين في ظل الهيمنة الأمريكية.

المطلب الأول: تحول القوة ومرتبات الدول داخل النظام الدولي

يحدث التحول في موازين القوة نتيجة تغيرات في البنى الاقتصادية والقدرة العسكرية والتقنية والمؤسسية، مما يعيد مكانة مراتب الدول في النظام الدولي وفقاً لموازين القوى الجديدة (طيار وزقاع، 2023: 192-193). ولهذا تؤكد الأدبيات الحديثة على أن تحول القوة يعني تراجع الدولة المسيطرة عن مكانتها لصالح قوى صاعدة يتعين عليها امتلاك قوة تفوق ما تمتلكه القوة المهيمنة، ولهذا عملت الصين على تنمية قدراتها الشاملة لتصبح منافساً قوياً للنظام القائم (محمد، 2015: 12).

ولا يقتصر تقييم مراكز الدول على معيار القوة وحده؛ إذ يتطلب تحديد درجة التأثير الفعلي دمج معيار القوة بمعيار مدى الرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية، وبناءً على ذلك يمكن تصنيف الدول داخل النظام الدولي إلى أربع فئات: دول قوية راضية، وأخرى قوية غير راضية، مقابل دول ضعيفة راضية، وأخرى ضعيفة غير راضية (عبد الوهاب، 2022: 191).

الدول القوية الراضية: هي تلك الدول التي تتفوق في امتلاك المقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والأكثر رضاً والمستفيدة من وضع النظام الدولي السائد، لهذا تهدف إلى ترسيخ بنية النظام الدولي، ومن الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة التي تسيطر على بنية النظام الدولي وتتمسك بالمحافظة عليه (محمد، 2025: 12).

الدول القوية غير الراضية: هي تلك الدول التي تمتلك موارد وقدرة كبيرة إلا أنها غير راضية عن مكانتها داخل منظومة النظام الدولي، وتسعى إلى تغيير الوضع السائد إلى حال يمكنها من تحقيق أهدافها بما يتناسب مع قدراتها (عبد الوهاب، 2022: 777). ومن الأمثلة لقوى غير راضية عن مكانتها في النظام الدولي الصين؛ في كونها أصبحت تشهد صعوداً في العديد من المجالات، حيث أصبحت تمتلك من القدرات التي تمكنها من منافسة القوى القوية الراضية عن وضعها في النظام الدولي.

الدول الضعيفة الراضية: وهي تلك الدول محدودة القدرة نسبياً في المجتمع الدولي وراضية عن مكانتها، وترى في النظام القائم فرصة للاستفادة من المؤسسات الدولية، لذلك تتبنى سياسة الانصياع للأمر الواقع.

الدول الضعيفة غير الراضية: وهي الدول التي على الرغم من أنها محدودة القدرة إلا أنها غير راضية؛ حيث تشعر بالإجحاف في ظل سيطرة الأقوى، وتتطلع لتغيير النظام الدولي بالارتباط بقوة كبرى لكي تتمكن من تحسين مكانتها (عبد السلام، 2022).

وبالإشارة إلى ما سبق يمكن القول بأن النظام الدولي في الوقت الراهن يمر بمرحلة الشد والجذب بين قوتين؛ الأولى تضم القوى المتمسكة بالنظام وترفض التغيير وهي الدول القوية الراضية عن الوضع الراهن وفي مقدمتها الولايات المتحدة في كونها أكثر المستفيدين من استمرار النظام الحالي، والثانية تضم القوى التي تمتلك مقومات تغيير موازين أو تسعى إلى إزاحة أو مشاركة الطرف المهيمن (عبد الوهاب، 2022: 778). وتمثل هذه الفئة الدول القوية غير الراضية وفي مقدمتها الصين، ولعل عدم رضا الصين ينبع من قناعتها بأن بنية النظام الدولي الحالي تتجاهل مكانتها وتقلها الاستراتيجي، ويمنح الولايات المتحدة الهيمنة من خلال تحكمها في توزيع الأدوار.

إلا أن هذا لا يعني الصين كدولة غير راضية بأنها خارجة عن النظام، بل هي قوة فاعلة داخلة وتسعى لإعادة تشكيله بما يتماشى مع تحولات موازين القوى، مما ينعكس سلباً على الهيمنة الأمريكية من خلال تقويض احتكارها لقيادة النظام الدولي (سامي، 2025: 31).

المطلب الثاني: انعكاسات الصعود الصيني المتنامي على الإرادة الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي

لقد حققت الصين نمواً متسارعاً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية كان له بالغ الأثر في تعزيز مكانتها في النظام الدولي؛ فمن خلال الإصلاحات كسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الصين في أواخر السبعينات تحولت من قوة هشة إلى قوة فاعلة قادرة على أن تلعب دوراً في إعادة تشكيل بنين النظام الدولي، وتعتبر تلك الإصلاحات نقطة الانطلاق المفصلية التي مهدت لهذا التطور والصعود. ولقد أدى انفتاح اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية إلى تحولها لمركز عالمي للصناعة والتصدير والتجارة الدولية، كما عززت مكانتها بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، مما جعلها شريكاً اقتصادياً يعتمد عليه أغلب دول العالم ومنحها ذلك نفوذاً سياسياً واسعاً. وإلى جانب ذلك قامت الصين بتوظيف الاستثمارات والقروض -كمبادرة الحزام والطريق- لترسيخ نفوذها في صنع القرار الدولي مع تطوير قدراتها العسكرية والتقنية، وهذا ما جعل من الصين أن تطرح نفسها كقوة منافسة للولايات المتحدة لتحويل النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية مع التزامها بسياسة الصعود السلمي القائمة على التنافس الاقتصادي والدبلوماسي بعيداً عن المواجهة العسكرية، وهذا ما منحها شرعية لدى العديد من الدول وجعلها قوة محورية في إعادة تشكيل النظام الدولي (محيوي، 2021: 468).

وفي مقابل الصعود الصيني أصبحت الهيمنة الأمريكية تتراجع في ظل تأزم السياسة الأمريكية دولياً نتيجة تدخلاتها العسكرية المتكررة في العديد من مناطق العالم، مما جعل لها قصوراً فعلياً في بعض مقوماتها الاقتصادية التي تجلت ملامحها في تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الإنفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي. كما في هذا السياق أقرت الولايات المتحدة بعدم القدرة وحدها على تأمين الاستقرار وإدارة النزاعات، ويعتبر ذلك بمثابة الاعتراف بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية، خاصة وأنه توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أداء وظائفها للفاظ على الهيمنة وانهيار النظام الدولي، فكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أداء تلك الوظائف كلما زادت فرص انهيار النظام أو تغيير هيكله (عبد الوهاب، 2022: 782-783).

ولعل أبرز انعكاس للصعود الصيني يتمثل في تقييد الأسس التي قامت عليها الهيمنة الأمريكية منذ عام 1991، وتحديد قدرة الولايات المتحدة على صياغة قواعد النظام الدولي منفرداً. ومع تصاعد القوة الصينية، أصبح هذا الاحتكار محل التنافس؛ إذ أصبحت الصين لاعباً يستحيل تجاوزه أو عزله. ورغم أن هذا التحول لا يعني نهاية الهيمنة الأمريكية فوراً، إلا أنه يشير إلى أن الإرادة الأمريكية باتت تعمل في بيئة أقل طوعية وأكثر مقاومة (محيوي، 2021: 468-470).

ومن الانعكاسات الجوهرية أن الصعود الصيني لم يعد يهدد النفوذ الأمريكي فحسب، بل بات يضعف شرعية النموذج الأمريكي ذاته، لا سيما مع تقديم الصين لنفسها بديلاً يبنى التعددية القطبية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وقد حد هذا التوجه من قدرة واشنطن على تصوير هيمنتها بوصفها نظاماً عالمياً طبيعياً؛ إذ باتت دول كثيرة ترى في التوازن الصيني فرصة لكسر احتكار القرار الدولي، مما أدى إلى تراجع فاعلية الهيمنة الأمريكية (Islam, 2018: 28).

وفي هذا السياق، تصبح الإرادة الأمريكية للهيمنة إرادة تواجه حدوداً موضوعية فرضها صعود الصين، بينما تتحول الصين من قوة مندمجة في النظام إلى قوة قادرة على التأثير في اتجاه إعادة تشكيله.

## الخاتمة

يشهد النظام الدولي الراهن صراع إرادتين متناقضتين: الأولى صينية تطمح لإعادة تشكيله على أسس أكثر توازناً وتعددية، والثانية أمريكية تسعى للحفاظ على هيمنتها واستمرار النموذج الذي عزز نفوذها منذ نهاية الحرب الباردة. وتفسر نظرية تحول القوة هذه الديناميكية، مفترضة أن تغير موازين القوى يؤدي حتماً إلى إعادة ترتيب مكانة الدول في الهيكل الدولي، ومن هذا المنظور لا تسعى الصين إلى تدمير النظام القائم بل تطمح إلى تعديله تدريجياً ليتناسب مع ثقلها ومصالحها، مدفوعة برفضها للانفراد الأمريكي به، وفي المقابل، تُظهر الدراسة أن الولايات المتحدة رغم قوتها لم تعد قادرة على ممارسة هيمنتها بالسهولة السابقة؛ إذ فرض صعود الصين تكاليف باهظة لإدارة النظام العالمي، ووضع أمريكا في حالة من الدفاع الاستراتيجي المستمر بدلاً من السيطرة المطلقة.

ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة بأن النظام الدولي لم يعد هيكلاً ثابتاً تهيمن عليه قطبية واحدة، بل تحول إلى بنية انتقالية تتجاذبها إرادتان: أمريكية تسعى للحفاظ على هيمنتها، وصينية تتطلع إلى إعادة صياغة النظام وتوزيع القوى ليس بهدف تقويضه بل لإعادة تشكيله نحو تعددية قطبية عبر تعزيز الشراكة في إدارة الشؤون العالمية، والحد من النزعة الفردية في السياسة الأمريكية.

2- أكدت الدراسة على أن الهيمنة الأمريكية تراجعت عما كانت عليه في فترة ما بعد الحرب الباردة، وباتت تواجه تحديات هيكلية متصاعدة من قوى ناشئة تمتلك موارد اقتصادية، وقدرات تكنولوجية، وأدوات دبلوماسية في تطور مستمر.

3- خلصت الدراسة إلى أن الإرادة الصينية لا تكفي برفع مكانة الصين داخل النظام الدولي فحسب بل تسعى إلى إعادة صياغة قواعد هذا النظام، مما يزعزع استقرار الهيمنة الأمريكية ويجعلها أكثر عرضة للتحدي. ولضمان استمرار هيمنتها بات لزاماً على الولايات المتحدة تنويع أدوات مواجهتها لقوة صاعدة لا تنشد الصدام المباشر، بل تفضل إحداث تغيير تراكمي من داخل النظام ذاته.

4- كشفت الدراسة أن أدوات الهيمنة الأمريكية، رغم فاعليتها النسبية، لم تعد كافية لكبح التحول البنيوي الذي أحدثه الصعود الصيني داخل النظام الدولي.

5- أظهرت الدراسة بأن للصعود الصيني انعكاسات على الهيمنة الأمريكية؛ حيث لم يعد ذلك الصعود المتنامي يهدد النفوذ الأمريكي فحسب، بل بات يقوّض شرعية النموذج الأمريكي ذاته، خاصة مع تقديم الصين نفسها بديلاً يتبنى التعددية القطبية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد حدّ هذا التوجه من قدرة واشنطن على تصوير هيمنتها بوصفها نظاماً عالمياً طبيعياً؛ إذ باتت دول كثيرة ترى في التوازن الصيني فرصة لكسر احتكار القرار الدولي، مما أدى إلى تراجع فاعلية الهيمنة الأمريكية.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- برد، ريتيبة (2021) النظام الدولي: البارز والخفي في خصائصه وهيكلته، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 4.

- 2- برد، رتيبة (2021) توازن القوى في النظام الدولي قراءة في الثابت والمتغير، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة مولود معمري- الجزائر، المجلد 9، العدد 4.
- 3- بلخيرة، محمد وختو فايرة (2025) التغير البنيوي في النظام الدولي مقارنة نظرية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 2.
- 4- البنك الدولي: 2025-2024، <https://bit.ly/2VBhmk>
- 5- بولنوار، أمين (2025)، تحولات النظام الدولي في ضوء نظرية تحول القوة دراسة في السياق الروسي الصيني، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 1.
- 6- الجرباوي، علي وحش، لورد (2019) النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، العدد 38.
- 7- جمال، عبد الله (2024) أبعاد زيادة الإنفاق العسكري الصيني، إنترجونا للتحليلات الاستراتيجية <https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-206/>.
- 8- جهاد عودة (2021) النظام الدولي: النظريات والإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- 9- جودة، محمود خليفة (2014) أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010، المركز الديمقراطي العربي.
- 10- دوزري، وليد (2024) الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وجلبية لحظية الأحادية القطبية أو استمرارها في ظل التغيرات الدولية الراهنة، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 2.
- 11- سامي، تامر (2025) الاستراتيجية الصينية في مواجهة الهيمنة الأمريكية 2013-2023، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- 12- طيار، سلمة وزقاغ (2023) تحول القوة في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 12.
- 13- عامر، قادة وساعد، رشيد (2024) مسارات الصعود الأمريكي نحو الهيمنة الدولية من الاستقلال إلى نهاية القرن العشرين، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 9، العدد 2.
- 14- عبد الوهاب، عميري (2022) مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1.
- 15- عبد السلام، محمد (2025) تحليل النظام الدولي الحالي وفق نظرية تحول القوة، [https://ns1.almerja.com/more.php?idm=165466&utm\\_source=perplexity](https://ns1.almerja.com/more.php?idm=165466&utm_source=perplexity)
- 16- عبد المولى، عبد العزيز (2025) ديناميات التغير في النظام الدولي <https://studies.aljazeera.net/ar/article/6285>
- 17- عبد الوهاب، عميري (2022) التنافس الأمريكي من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 5، العدد 2.
- 18- عثمان، وثام السيد (2020) الصراع على قيادة النظام الدولي: الصعود الصيني أحادي القطبية بعد جائحة كورونا، رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 55، العدد 222.

19- فتيحة، تمزور (2025) بنية النظام الدولي بين الهيمنة الأمريكية والاتجاهات التعديلية مؤشرات الاستقرار والتغير، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 8.

20- القره داغي، شاهو، ومصطفى شمال حسن (2023) الصعود السياسي والاقتصادي للصين وأثره على تغير النظام الدولي، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية - <https://rasammerkezi.com/studies-and-research/11270/>

21- محياوي، محمد وهاملي، محمد (2021) تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2.  
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Caroline Wagner (2026) China surpasses US in research spending – the consequences extend far beyond scientific ranking and clout, r-beyond-scientific-ranking-and-clout-280543
- 2- DING, Kaitai (2025) alfahm alnazariu lilealaqat aldawliat waltahawul alhaykalii lilnizam alduwli: majalat al'amn al'iinsanii almujaalad 21 aleadad 1
- 3- Islam Ayyad (2018) China's Rise in Current International Order: Levels and Dilemmas, Journal of the Arab American University. Volume 4. Number 2
- 4- Richard Sakwa (2019) The International System and Models of Global Order: Liberal Internationalism vs Conservative Internationalism, almujaalad 17, aleadad 3
- 5- Ryūhei Hatsuse, INTERNATIONAL SYSTEM, GOVERNMENT AND POLITICS – Vol. II Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS)
- 6- shiaw liangh (2026) atijahat al'infaq aleaskarii alealamii, 2025 SIPRI Fact Sheet

الشكر والتقدير

التمويل: نعم ☐ لا ☐  
تضارب المصالح: نعم ☐ لا ☐  
توافر البيانات: نعم ☐ لا ☐  
مساهمات المؤلفين:

| ت | اسم المؤلف وإيميله و رابط منصة ORCID iD                                                                                                 | تصور أو فكرة الدراسة | جمع أو المساهمة في الدراسات السابقة | المساهمة في الدراسات السابقة | وضع منهجية الدراسة | إجراء التحليل الجانبي العملي | تحليل البيانات | تفسير ومناقشة النتائج | الموافقة على النسخة النهائية |
|---|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|-------------------------------------|------------------------------|--------------------|------------------------------|----------------|-----------------------|------------------------------|
| 1 | سعد الزروق الرشيد<br>s.alrashed@wau.edu.ly<br><a href="https://orcid.org/0009-0000-5923-8134">https://orcid.org/0009-0000-5923-8134</a> | ✓                    | ✓                                   | ✓                            | ✓                  | ✓                            | ✓              | ✓                     | ✓                            |